أثر مبدأ كارتر وقوات الانتشار السريع في تعزيز النفوذ الأمريكي بمنطقة الخليج العربي

أ٠م٠د٠احمد يونس زويد الجشعمي

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

Hum.ahmed.uounic@uababylon.com

الملخص

تتحدث هذه الدراسة عن مبدأ كارتر الذي وضعه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (١٩٧٧ـ ١٩٨٠)، بعد التطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ وقيام الثورة الإسلامية في أيران في العام نفسه، فضلاً عن المخاوف على منطقة الخليج العربي الغنية بحقول النفط، لذلك كانت فكرة وضع المبدأ المذكور الذي أدى الى انشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج العربي وتشكيل قوات الأنتشار السريع لأجهاض أية محاولة من شأنها تهديد المنطقة الحساسة في العالم، لا سيما وأن نفط الخليج العربي يعد مصدراً مهماً للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الغربية .

الكلمات المفتاحية: مبدأ كارتر، النفوذ الأمريكي، منطقة الخليج العربي، الشرق الأوسط، الغزو السوفيتي لأفغانستان، الجمهورية الأيرانية الأسلامية، نفط الخليج العربي

Abstract

Speak of this study for Carter principle established by US president Jimmy Carter (1977 – 1980) , after the developments in the Middle East , especially the Soviet invasion of Afghanistan in 1979 and the Islamic revolution in Iran in the same year , as well as concerns on the Arabian Gulf region rich oil fields , so the idea of putting the mentioned principle , which led to the establishment of military bases in the Gulf region and the formation of rapid deployment forces to pre – empty any attempt that would threaten the sensitive region of the world, particularly since the oil Arabian Gulf is an important source of energy .

Key word: Effect of Carter, Promotion of U.S, Arabian Gulf Region, Middle East, The Soviet invasion of Afghanistan , The Islamic revolution in Iran , Oil Arabin Gulf .

المقدمة

يعد مبدأ كارتر ردة فعل لاحداث ذات اهمية استراتيجية كبيرة في منطقة الخليج العربي، منها الغزو السوفيتي لافغانستان واحداث ايران بدءاً من خلع الشاه محمد رضا بهلوي واعلان الجمهورية الاسلامية الايرانية مروراً بقضية السفارة الامريكية في طهران وسيطرة بعض الطلبة الايرانيين عليها واخذ موظفيها رهائن، فضلاً عن نشوب الحرب بين ايران والعراق وتأثيراتها الامنية في دول المنطقة وعلى الوجود والمصالح الامريكية في الخليج العربي، لذلك كان مبدأ كارتر محاولة لتكريس الوجود الامريكي وفرضه بالقوة على دول المنطقة، فضلاً عن صد كل محاولات الاتحاد السوفيتي للوصول الى الخليج العربي، والسيطرة على منابع النفط وتهديد المصالح الامريكية والغربية فيها .

ونتيجة لتلك التهديدات عملت الولايات المتحدة الامريكية على السعي الدؤوب لايجاد موطئ قدم لها في المنطقة، لاسيما القواعد العسكرية التي تكون مكان انطلاق للقوات الامريكية بعد تدريبها وتجهيزها ضد اية قوة تريد تهديد بلدان المنطقة والسعي للسيطرة عليها ومجابهة المحاولات السوفيتية للوصول الى منابع النفط والسيطرة عليها واستغلالها .

أما دول المنطقة فبعضها من سمح للولايات المتحدة الامريكية بناء قواعد عسكرية فيها، وبعضها الاخر تردد في قبول العرض اعتقاداً منه ان الاحداث لا تهدد امنه واستقراره وانها بعيدة عنها، في حين يرى اخرون ان الاعتماد على

الولايات المتحدة الامريكية يشوبه الكثير من الشكوك، اذ ان الاخيرة قد فرطت بحليفها القوي (شاه ايران) دون ان تسانده، لا بل حتى انها سعت الى عدم استضافته على ارضها بعد هروبه من ايران، ونجد اخرين يستبعدون الخطر السوفيتي، ويرون انه امر مستحيل ان يقوم الاخير بتهديد بلدان المنطقة وان الولايات المتحدة الامريكية تفتعل ذلك لاجل الضغط على تلك البلدان للسماح لها بانشاء القواعد العسكرية ومن ثم تعزيز نفوذها واستمراره الى جانب كسب ولاء الحكام المحليين والحصول على تأييدهم لوجودها العسكري واقناعهم ان الغرض الاساس لهذا الوجود هو حمايتهم من الحركات الثورية الراديكالية التي تسعى للإطاحة بهم وان تحقيق اهداف ومقررات مبدأ كارتر تحتاج الى قوة رادعة قادرة من القضاء على أي تهديد للمنطقة وبالسرعة الممكنة لذلك امر بتشكيل قوة الانتشار السريع المكونة من القوات البرية والبحرية والجوية القادرة على الاستجابة لكل الاوامر التي تعطى لها في اجهاض كل محاولة تهدف الى تهديد منطقة الخليج العربي والمناطق الحساسة والمهمة في انحاء العالم .

أولاً : تطورات الاحداث في المنطقة وأثرها في اعلان مبدأ كارتر

عندما جاء الرئيس الامريكي جيمي كارتر الى السلطة في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٧، بدا واضحاً اسلوب استخدام التهديد العسكري في خطاباته، وان تغييرات اساسية ستطرأ على سياسة الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي، وذلك لضمان الامن والاستقرار فيها، فضلاً عن حماية مصالحها الاستراتيجية هناك، وان تطور الاحداث في المنطقة ادى الى تحول في السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي، لاسيما التخلي عن العمل وفق مبدأ نيكسون القائم على دعم ايران والسعودية، واتباع سياسة جديدة قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر التي افرزتها الاحداث في المنطقة[١] .

ففي ايلول من العام نفسه اصدر كارتر مذكرة موجهة الى امانة الدفاع ومخططي الاستراتيجية في وزارة الدفاع، عدت بموجبها منطقة الخليج العربي من المناطق الاستراتيجية الفاعلة، والتي ستدافع عنها الولايات المتحدة الامريكية ضد أي عدوان عليها[٢] .

وفي مطلع عام ١٩٧٨ وضع الرئيس الامريكي كارتر تصور لحماية ابار النفط في وثيقة اسمها (B. D. 18) التي اشارات الى ان الاستعدادات الامريكية للتدخل في الدول النفطية والخليجية تتركز على اعداد جيش اضافي يتحرك بسرعة في مناطق النزاع الاستراتيجية دون ان يؤثر في الجيش الامريكي الاساسي[٣] .

واكد هارولد براون (Harold Brown)[٤] وزير الدفاع الامريكي في ٢٠ شباط عام ١٩٧٩ سعي الولايات المتحدة الامريكية الى حفظ الامن بسبب تصاعد وتيرة الاحداث في المنطقة وما تبع ذلك من اضطرابات بقوله : "ان منطقة الشرق الاوسط لا يمكن فصلها عن أمننا وكذلك أمن الناتو وأمن حلفائنا في آسيا"[٥] .

واكد هنري جاكسون (Henry Jackson) رئيس لجنة الطاقة في مجلس الشيوخ الامريكي في ٩ اذار عام ١٩٧٩ ذلك قائلاً : "ان محاصرة حقول النفط في الخليج العربي هدف واضح للسياسات السوفيتية"[٦] .

وقدم سبجينو بريجنسكي (Z. Brzenski)[٧] مستشار الرئيس كارتر لشؤون الامن القومي مذكرة تضمنت اساليب عمل جديدة في الخليج العربي، لتأكيد القوة والتأثير في المنطقة، فضلاً عن تأكيدها حمايتها من الاخطار الداخلية والخارجية بمختلف الوسائل، لاسيما اثر اختلال ميزان القوى لصالح الاتحاد السوفيتي، وتضمنت هذه الخطة، والتي تعد المنطلق الاساس لمبدأ كارتر (Carter Doctrine)[٨] الاسس الاتية :

أولاً : وضع سياسة امريكية جديدة في المنطقة مشابهة لمبدأ ترومان[٩] الذي رسم بعد الحرب العالمية الثانية الخط المحظور على الاتحاد السوفيتي .

ثانياً : عرض السياسة الامريكية الجديدة على العالم وعلى الشعب الامريكي لدراسة ردود الافعال، ليتسنى للولايات المتحدة الامريكية ما يمكن اتخاذه من اجراءات عملية لحماية أمن المنطقة .

ثالثاً : السعي الى تشجيع التحالفات او التعاون الامني بين الدول المعتدلة لاسيما مصر والسعودية .

رابعاً : بناء الولايات المتحدة الامريكية لقواتها المسلحة من جديد للرد على أي تهديد سوفيتي في الخليج .

خامساً : التقارب والتعاون مع السعودية بديلاً من ايران واتخاذها كركيزة اولى للنظام الامني والاقليمي في المنطقة[١٠].

وبالغت الولايات المتحدة كثيراً في التهديدات السوفيتية لمصالحها ، وارادت ان تظهر ان قوتها في المنطقة كافية للدفاع والحفاظ عن مصالحها في الخليج العربي والمحيط الهندي بالنسبة للقدرة السوفيتية المتدهورة نسبياً، وعملت الولايات المتحدة الامريكية في السابق على تقويم هذا التردي، لاسيما في تفوقها الاستراتيجي، وهو ما تسعى اليه الحكومة ادارياً وعسكرياً[١١] .

وقامت الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ بانتهاج سياسة جديدة قائمة على عدم التردد في استعمال القوة والتدخل العسكري، لاسيما ان المنطقة شهدت المزيد من التوترات، وبسبب تلك الاحداث اعلن الرئيس كارتر في ٢٣ كانون الثاني من العام نفسه مبدأه الشهير، اذ قال : "تعتبر الولايات المتحدة الامريكية ان اية محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية، وسوف نستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها بما في ذلك القوة العسكرية"[١٢] .

ويرجع سبب طرح الرئيس كارتر مجموعة من الافكار والتي سميت (مبدأ كارتر) الى حدوث عدد من التطورات في المنطقة وكان هدفه حماية المصالح الامريكية في مناطق الخليج العربي والشرق الاوسط وجنوب آسيا وتتمثل بما يأتي:

١. سقوط الشاه واعلان الجمهورية الاسلامية الايرانية في ١ شباط ١٩٧٩

بعد سقوط الشاه محمد رضا بهلوي والمجيء بحكومة تناصب العداء للولايات المتحدة الامريكية وتصفها (بالشيطان الاكبر) والعدو الاول لصالح الشعب الايراني، وهذا لن يتماشى مع الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، اذ ان سقوط الشاه انذر بالمخاطر على مصالحها النفطية فيها[١٣] .

وان نقطة التحول الرئيسة في السياسة الامريكية في المنطقة كانت نجاح الثورة الايرانية، واختلال التوازن الاستراتيجي فيها، والذي كانت الولايات المتحدة ترعاه منذ بداية السبعينات، وارتكز على التفوق العسكري الايراني باعتباره صمام الامان لحماية المصالح الامريكية في الخليج العربي[١٤]، إذ كان لسقوط الشاه محمد رضا بهلوي في الاول من شباط عام ١٩٧٩ وقيام نظام جديد في ايران معاد للغرب يمثل ضربة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة، لاسيما لما كانت تتمتع به ايران من تسهيلات عسكرية واستخباراتية باعتبار حدودها محاذية للاتحاد السوفيتي، فضلاً عن انها تعد حاجزاً جغرافياً ضد الخطر الشيوعي على امن الخليج العربي، اذ ان تغيير النظام في ايران ووصول الاسلاميين الى السلطة حولت وجهة النظر الامريكية تجاه ايران من كونها عامل استقرار في المنطقة الى عامل دولة معادية لواشنطن، وتعمل على خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار والتوتر المضاد للتوجهات الامريكية في المنطقة[١٥] . فالثورة الايرانية وما نتج عنها من انهيار المؤسسة العسكرية الامبراطورية وتخلي قادة الثورة عن لعب دور شرطي للسياسة الامريكية، جعلت من ميزان القوى الاقليمي في غير صالح الوجود الامريكي في المنطقة[١٦] .

وبذلك فقدت الولايات المتحدة الامريكية اهم قاعدة متقدمة لها في خط المواجهة مع الاتحاد السوفيتي في منطقة تعد الشريان الحيوي للاقتصاد الرأسمالي العالمي[١٧] .

وهكذا بدأت الولايات المتحدة الامريكية تبحث عن الخيارات الصحيحة لتلافي هذه المشكلة، لاسيما الاستمرار في سياستها في الخليج العربي بالاعتماد على النظام الجديد ونسيان نظام الشاه في ايران، وذلك باقامة علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة معه، اعتقاداً منها ان الثورة الاسلامية (المعادية للشيوعية) يمكن احتواؤها وابقاء ايران ضمن مناطق نفوذها، إلا ان هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب الموقف المتصلب لقادة الثورة تجاه الامبريالية الامريكية، والتي تعد في رأيهم العدو الاول للشعب الايراني، مما ادى الى ابعاد فكرة البديل المحلي لايران والتعويل على تطوير برنامج سياسي عسكري يجعل السعودية ودول الخليج الاخرى بعيدة عن عوامل عدم الاستقرار[١٨]، فضلاً عن اقامة علاقة متطورة مع الحليف الاخر وهو السعودية وذلك بنقل مركز الثقل في الخليج من طهران الى الرياض، وهذا يعني نقل الوجود العسكري الامريكي مباشرة الى الاراضي السعودية وتقوية الوجود البحري الامريكي واستعمال الموانئ السعودية[١٩] .

ان تطورات الاحداث في منطقة الخليج العربي التي اعقبت سقوط الشاه محمد رضا بهلوي واعلان الجمهورية الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، لم تكن تنسجم مع الاستراتيجية الامريكية في المنطقة[٢٠]، لاسيما تأمين حماية تدفق النفط ونقله اليها والى حلفائها من الغرب، فضلاً عن احتوائها للصراع العربي – الاسرائيلي والمحافظة على وجود اسرائيل قوية بدعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، زد على ذلك فرضها الحصار البحري على الاتحاد السوفيتي بالسيطرة على كل الطرق والمضائق والمنافذ الاستراتيجية، ودعمها للأنظمة السياسية الموالية للغرب الامريكي والاوربي ومن جميع النواحي[٢١]، اذ ان سقوط حليفها في ايران ، واخفاقها في جعل اتفاق كامب ديفيد[٢٢] مرّحباً به لدى بقية الدول العربية الخليجية، والصلح المنفرد بين مصر واسرائيل، جعلت الولايات المتحدة الامريكية ترى ان مصالحها النفطية في منطقة الخليج العربي اصبحت في خطر داخلياً وخارجياً[٢٣] .

وان عام ١٩٧٩ لم يشهد سقوط حليفها شاه ايران في المنطقة فحسب، انما اصبحت مهددة بفقدان الحليف الاخر وهي السعودية، لاسيما بعدما تعرضت لتمردات خطيرة، منها حادثة الحرم المكي في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٧٩[٢٤]، فضلاً عن غزو السوفيت لافغانستان في ٢٨ كانون الاول من العام نفسه، الامر الذي خلق نوعاً من التخوف الامريكي والقلق من تهديد الموارد النفطية في دول الخليج مع اقتراب السوفيت من تلك المنابع[٢٥] .

وان انهيار نظام الشاه في ايران دفع الولايات المتحدة الامريكية الى التخلي عن مبدأ نيكسون القاضي بالاعتماد على الحلفاء المحليين، واعتماد سياسة جديدة في منطقة الخليج العربي تعتمد بالدرجة الاساس على تعزيز الوجود العسكري فيها، وهكذا نجد انه بسقوط الشاه سقط مبدأ نيكسون فتغير ميزان القوى المحلي والخوف من انتشار عدوى الثورة الايرانية وعدم وجود بديل محلي يحل محل ايران قادر على القيام بدور الشرطي في المنطقة، كل ذلك دفع القادة الامريكيين الى ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة لحماية مصالحها في الخليج العربي، لذا سعت السياسة الامريكية الى تطوير برنامج سياسي – عسكري يجعل من السعودية ودول الخليج العربي الاخرى بعيدة عن عدوى عوامل الاضطراب، وحظى تكثيف الوجود العسكري والسياسي الامريكي في الخليج العربي بنوع من الاجماع داخل الاوساط الامريكية[٢٦] .

وفي الوقت الذي سعت الولايات المتحدة الامريكية الى البحث عن بديل لنظام الشاه في ايران، حدث تطور كبير في المنطقة أثر على السياسة الخارجية الامريكية تمثل بالتدخل العسكري السوفيتي في افغانستان عام ١٩٧٩ والذي سيتم التطرق اليه لاحقاً، اذ نظر الامريكيون الى هذا التدخل على انه دليل قاطع على حقيقة الاطماع السوفيتية في الخليج

وتهديداً للمصالح الامريكية في المنطقة[٢٧]، وهذا ما شجع الولايات المتحدة الامريكية على تعزيز نفوذها العسكري في الخليج العربي، واتخذت من التدخل السوفيتي مسوغاً لهذا الوجود[٢٨] .

ويرى سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس كارتر "ان خروج ايران من زمرة حلفاء امريكا، وادارة شؤون البلاد بواسطة نظام ليس صديق لنا، انما وجه صفعة لمصالحنا السياسية والامنية والاستراتيجية[٢٩] . في حين عدّ بريجنسكي المستشار الامني للرئيس كارتر "سقوط الشاه كارثة عظمى حلت بالرئيس الامريكي، اذ احبطت النتائج السياسية لاتفاقية كامب ديفيد، وذهب بجهوده الرامية الى تطبيع العلاقات الامريكية الصينية ادراج الرياح، واخلت بالسمعة السياسية للرئيس كارتر بصفته زعيماً عالمياً"[٣٠] . وما صرح الرئيس كارتر اثر فشله في الانتخابات الرئاسية الثانية قائلاً : "القضية الجديرة بالاهتمام ان مستقبل الرئاسة الامريكية لا يمكن تعيينه في صناديق مشيكان او بنسلفانيا، بل في ايران"[٣١].

بسقوط الشاه انتهى ما جاء به مبدأ كارتر بالاعتماد على الحلفاء المحليين في المنطقة، لذا تغير ميزان القوى المحلي، وعم الخوف من انتشار عدوى الثورة الاسلامية في ايران، وفقدان البديل المحلي لايران يكون قادراً على القيام بدور شرطي الخليج وراعي مصالح الامبريالية الامريكية، لذلك لجأ القادة الامريكيون الى ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة لحماية المصالح الامريكية[٣٢] .

وهذا دفع اسرائيل الى تولي مهمة شرطي الخليج، فبعد فشل محاولة هارولد براون (H. Brown) وزير الدفاع الامريكي بإقامة تحالف عسكري بين قوى المنطقة، لاسيما السعودية ومصر كبديل لفقدان الشاه، وذلك برفض السعودية للمشروع، بسبب موقف مصر من اتفاقية كامب ديفيد ادى الى فشل مساعي براون، بدأ البنتاغون يبحث عن مخرج امني اخر للمأزق الذي نجحت في خلقه ثورة ايران، فاتجهت الانظار الى (الشرطي الامريكي) في الشرق الاوسط (اسرائيل)[٣٣]، اذ اكد ريغان "ان اسرائيل هي الدولة (الديمقراطية) الوحيدة التي يمكن التعامل معها في الشرق الاوسط[٣٤]، لاسيما وانها تتمتع باستقرار سياسي، وغير معرضة كالدول العربية للانقلابات والثورات، وانها حليفة دائماً للعالم الحر حسب قوله، فضلاً عن انها تمتاز بموقع جغرافي استراتيجي في منتصف الطريق بين اوربا والخليج العربي، اذ تسمح للولايات المتحدة الامريكية بالوصول الى ثلاثة مسارح للعمليات هي الخليج العربي والبحر المتوسط والجبهات الجنوبية والوسطى لحلف شمال الاطلسي"[٣٥] .

٢. الغزو السوفيتي لافغانستان في ٢٨ كانون الاول عام ١٩٧٩

تعد افغانستان ذات موقع استراتيجي، يحدها من الشمال الاتحاد السوفيتي بنحو (٥٠٠ كم) والصين من الشرق، أما باكستان فتحدها من الشرق والجنوب، وايران من الغرب، وذات طبيعة جبلية وعرة، وتعد من افقر دول العالم[٣٦] . وبسبب الصراعات الداخلية في افغانستان اصبح الاتحاد السوفيتي قلقاً من فقدان نفوذه فيها، وربما تفسح المجال لقوى خارجية معادية له من السيطرة عليها وانهاء نفوذه عليها أو على الاقل اعاقته، ونتيجة لهذا الاعتقاد اجتاحت القوات السوفيتية افغانستان في ٢٨ كانون الاول عام ١٩٧٩ ونُصّبَ بابراك كارمل رئيساً للدولة وبحماية القوات السوفيتية[٣٧] .

ان الغزو جاء نتيجة الاوضاع الداخلية المتردية في افغانستان، وليست كما ادعت الادارة الامريكية جزءاً من خطة توسعية مسبقة لآجل وصول السوفيت الى المياه الدافئة، واعادة تقسيم مناطق النفوذ بين الكبار في الخليج العربي الذي يتحكم بالاقتصاد العالمي، على الرغم من ان السوفيت باحتلالهم افغانستان اصبحوا اقرب جغرافياً من حقول نفط الخليج العربي[٣٨] .

ان الرد الامريكي على التدخل السوفيتي في افغانستان كان سريعاً وحازماً فقد اظهروا للعالم العربي والاسلامي ان الاتحاد السوفيتي الخصم الحقيقي لهم وليس الولايات المتحدة الامريكية لتخفيف الضغط على الاخيرة من البلدان الاسلامية واثبات ان الهيمنة السوفيتية ليست بأقل من الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الامريكية[٣٩] . لذلك عملت الولايات المتحدة الامريكية في الضغط على الاتحاد السوفيتي ودفعه للانسحاب من افغانستان، وحماية المصالح النفطية والاقتصادية الامريكية في الخليج العربي، لاسيما احضار قوات امريكية لحماية المنطقة، فضلاً عن حماية الانظمة المحلية الموالية والحليفة في المنطقة بعد تخليها عن حليفها شاه ايران[٤٠].

اما حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي، لاسيما السعودية ، فرفضت التدخل السوفيتي في افغانستان، اذ صرح وزير خارجيتها سعود الفيصل اثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي في اسلام اباد في باكستان في اواخر عام ١٩٨٠ واصفاً ذلك التدخل، قائلاً : "انه تحد سافر للعالم الاسلامي وعدم الاعتبار للاسلام والمسلمين"[٤١]، وصرح أيضاً، اذ قال : "نحن نعتقد ان احدى المشاكل التي يفرضها الاتحاد السوفيتي هي غزوه لافغانستان، فإذا كان السوفيت صادقين في رغبتهم لعودة الاستقرار الى المنطقة فأول ما يجب ان يفعلوه هو الخروج من افغانستان، واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية صادقة في جهودها لاحلال الاستقرار والسلام في المنطقة، فيجب عليها ان تعمل من اجل التوصل الى تسوية الازمة"[٤٢] .

وهكذا فقد كثفت الولايات المتحدة الامريكية وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي بحجة حماية منابع النفط من الاطماع السوفيتية، فضلاً عن ربط دول المنطقة بمشاريع امنية للدفاع المشترك تعمل لصالح الولايات المتحدة الامريكية في الحفاظ على وجودها ومصالحها في المنطقة[٤٣] .

واقتنعت الولايات المتحدة الامريكية على ان استخدام القوة العسكرية في منطقة يشوبها عدم الاستقرار، لاسيما منطقة الخليج العربي هي انسب طريقة يجب اتخاذها من اجل احتواء التدخل السوفيتي والسيطرة على منابع النفط والتحكم في اسعاره، اذ ان من مصلحتها الحصول على هذه المادة الحيوية بارخص الاسعار وبالكميات التي تحتاجها دون أي انقطاع ولأي سبب من الاسباب، لذا جاء مبدأ كارتر ليترجم هذه الحقائق ويطبقها عملياً في المنطقة[٤٤] .

٣. الاستيلاء على السفارة الامريكية في طهران (ازمة الرهائن الامريكيين)٤ تشرين الثاني ١٩٧٩– ٢٢ كانون الثاني ١٩٨١

ذكرت سلفاً ان الحكومة الاسلامية الجديدة في طهران والتي جاءت بعد سقوط الشاه عام ١٩٧٩ وما حملت من افكار وقيم ومبادئ اصطدمت بما يريده الغرب، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية من المحافظة على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة[٤٥]، اذ ان الحكومة الايرانية الجديدة ، وبسبب كونها حكومة اسلامية ثورية وذات طبيعة عدائية عنيفة للولايات المتحدة الامريكية، لذا فإن الاخيرة انتابها الخوف من انتقال الثورة خارج حدود ايران، لاسيما دول الخليج العربي الحليفة لها، وبذلك يشكل تهديداً صريحاً لمصالحها في المنطقة[٤٦]، وهكذا سعت بكل قوة الى الوقوف بوجه حكومة ايران الجديدة واثارة المشاكل تمهيداً الى اسقاطها من خلال نشر الفتن والاختلافات ، فضلاً عن فرض الحضر الاقتصادي والعزلة السياسية ومحاولة تجزئة البلاد ودعم التنظيمات المعادية للثورة الايرانية[٤٧] .

ونتيجة لذلك حدثت ازمة سياسية بين البلدين تمثلت بازمة الرهائن (Hostages Crisis)، اذ اقتحمت مجموعة من الطلبة الايرانيين السفارة الامريكية في طهران في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٩ [٤٨] ، وتم احتجاز ٦٦ رهينة امريكية، مبررين العملية بأنها دعم للثورة الايرانية ورد على التدخلات الامريكية وسعيها لاسقاط حكومة الثورة الجديدة، فضلاً عن

احتضانها للشاه بعد هروبه من ايران، اذ اعلنت وزارة الخارجية الامريكية انها سوف تسمح له بالقدوم الى نيويورك لتلقي العلاج، على الرغم من الانذارات الرسمية التي قدمتها وكالة المخابرات الامريكية (C.I.A)[٤٩]، والسفارة الامريكية في طهران، ان دخوله الى الولايات المتحدة الامريكية سوف يثير غضب الجماهير في ايران على السياسة الامريكية، اذ سيحاول الايرانيون دخول السفارة الامريكية في طهران اذا سمح للشاه الدخول اليها، وعلى الرغم من تلك التحذيرات فقد اذنت له الدخول الى نيويورك والتقى ببعض وزرائه السابقين، مما اثار مخاوف الايرانيين من قيام مؤامرة في الولايات المتحدة الامريكية لاعادة الشاه الى طهران بالقوة[٥٠]، اذ طالبوا باعادته مقابل اطلاق هؤلاء الرهائن[٥١] .

وقام الرئيس الامريكي كارتر نتيجة الازمة بخطوات عدة، الهدف منها الضغط على حكومة طهران للافراج عن الرهائن، لاسيما اعلانه قطع استيراد النفط الايراني، وتجميد الاموال الايرانية في بنوك الولايات المتحدة الامريكية، وطرد الدبلوماسيين والطلبة الايرانيين في امريكا، فضلاً عن تقديم شكوى لدى محكمة العدل الدولية والامم المتحدة لمساعدته في تحرير الرهائن، زد على ذلك ما فكرت به ادارة كارتر من اعداد خطة للقيام بعمل عسكري من اجل انقاذهم من داخل السفارة في طهران[٥٢] .

مارس الرئيس كارتر ضغوطاً على الحكومة الايرانية لارغامها اطلاق سراح الرهائن والانصياع الى مبادئ القانون الدولي والاعتبارات الانسانية ، وفي ١٦ تشرين الثاني ولأسباب انسانية تم اطلاق سراح جميع النساء والرهائن السود الابرياء[٥٣]، وذلك لعدم ثبوت تجسسهم وسلموا وارسلوا الى الخارج، أما البقية فإن الشعب الايراني رفض الافراج عنهم[٥٤] .

اصدرت الحكومة الامريكية بياناً بينت فيه انها تفضل تسوية المشكلة بالطرق السلمية ووفقاً لميثاق الامم المتحدة، وفي يوم ٢٧ تشرين الثاني عقد مجلس الامن اجتماعاً طارئاً لمعالجة الموقف، وتم مناشدة كل من الولايات المتحدة الامريكية وايران بعدم تصعيد حدة الخلاف بشأن اطلاق سراح الرهائن[٥٥] .

وحصلت مجموعة الطلبة الذين سيطروا على السفارة الامريكية على العديد من الوثائق الامريكية والصادرة عن وكالة المخابرات المركزية، والتي احرجت الحكومة الامريكية امام دول العالم وفضحت سلوكها أمام الرأي العام العالمي، اذ كشفت انه كان هناك مخطط لتدبير مؤامرات وقلب الانظمة وتنفيذ انقلابات مضادة في المجتمعات الاخرى[٥٦] .

وقامت الولايات المتحدة الامريكية بارسال وفود الى طهران لحل الازمة، والاستعانة ببعض الوساطات والضغط على المنظمات الدولية لممارسة الضغط على ايران، واخراج الشاه من الولايات المتحدة الامريكية، وقطع العلاقات مع ايران، وتعبئة قواتها من اجل التدخل العسكري[٥٧] . وهكذا تحركت الاساطيل الامريكية باتجاه منطقة الشرق الاوسط، ووصلت الى مطار الظهران فرقة عسكرية امريكية، واستقرت القوات الامريكية في السعودية ودول خليجية اخرى، وسرباً من الطائرات وبعض المستشارين والفنيين العسكريين الامريكيين، وظهور بعض القطعات البحرية الامريكية في المحيط الهندي، وتكدست القوات الامريكية في منطقة الخليج العربي واصبحت تشكل تهديداً كبيراً على ايران[٥٨] . شكل بريجنسكي رئيس مجلس الامن القومي الامريكي فريقاً خاصاً تكون من (١٣٢) عضواً حمل عنوان (دلتا فورس) مهمته الهجوم على مبنى السفارة الامريكية في طهران وتحرير الرهائن[٥٩] .

وكانت الخطة ان تقوم بعض من المقاتلات والمروحيات بالهبوط في صحراء طبس التي تقع جنوب طهران لتزويدها بالوقود ومن ثم تقلع وتنفذ عملية الانزال على مبنى السفارة وانقاذ الرهائن، اذ ان هذه القوات جاءت من مدينة فورت براغ الامريكية، واتجهت الى مصر واقلعت من مطار قنا المصري الى البحر الاحمر ، ثم اتجهت الى مطار مصيرة العماني[٦٠] فاستقرت به، وبسبب العواصف الرملية التي حدثت في صحراء طبس والتي اجبرت بعض الطائرات الى العودة

والاخرى الى الهبوط الاضطراري في الصحراء، فضلاً عن تحطم طائرتين نتيجة اصطدامهما معاً، وقتل اثر ذلك ثمانية من العسكريين الامريكيين مما اضطر الرئيس كارتر الى ايقاف هذه العملية الفاشلة[٦١] .

واضطرت الولايات المتحدة الامريكية بعد ذلك الى تسوية الازمة سلمياً، اذ قال الرئيس كارتر : "اننا على استعداد للاعتراف بالحقائق الجديدة الناجمة عن الثورة الايرانية ولازال هذا الامر هو هدفنا ومطلبنا"، وكلفت الولايات المتحدة كل من تركيا وسوريا وباكستان وليبيا للتحدث مع المسؤولين في ايران بشأن الرهائن وتسوية المشكلة بالطرق الدبلوماسية، إلا ان ايران رفضت ذلك[٦٢]، وفرضت شروطاً للتفاوض منها رفع تجميد الارصدة الايرانية، وسحب الدعوة المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية الى محكمة العدل الدولية، فضلاً عن اعادة اموال الشاه وعائلته الى ايران، والاقرار بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لايران[٦٣]، وتمت موافقة الولايات المتحدة الامريكية على الشروط بعد مداولات استغرقت وقتاً طويلاً، وتم الاتفاق في النهاية على اطلاق سراح الرهائن ورفع الحجز عن ارصدة ايران المجمدة في البنوك الامريكية، وبذلك تم الافراج عن (٥٢) امريكياً حملتهم الطائرة الجزائرية وغادرت ليلاً، وبذلك انتهى موضوع الرهائن في ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٨١ [٦٤].

٤. الحرب العراقية الايرانية في ٢٢ ايلول عام ١٩٨٠

بعد نجاح الثورة في ايران وسقوط الشاه محمد رضا بهلوي ومجيء حكومة اسلامية جديدة، عكرت صفو العلاقات الأيرانية العراقية، لاسيما اعتمادها على الوسائل الاعلامية والعسكرية، وتحريك الاحزاب التابعة لها داخل الدول العربية[٦٥] . استهدفت في ذلك دول الخليج العربي بصورة عامة والعراق على وجه التحديد، اذ لعبت العوامل الطائفية دوراً غير قليل في ذلك، فضلاً عن ان التعاطف الشعبي الخليجي مع الثورة الايرانية في البداية كبيراً، وهذا لا يعود للاسباب الطائفية فقط وانما لاسباب سياسية، اذ كان الخلاص من نظام دكتاتوري توسعي متمثلاً بنظام الشاه املاً يحلم به الكثير من الوطنيين في الخليج، بسبب موقفه الداخلي ضد الحريات وعلاقته الوطيدة باسرائيل من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى، وهذا ما اثبتته الوثائق التي حصل عليها الطلبة الايرانيون بعد استيلائهم على السفارة الامريكية في طهران، فضلاً عن الوثائق التي ظهرت بعد ان تركتها البعثة الاسرائيلية عند مغادرتها مقرها في طهران، والتي بينت ان هناك تعاوناً عميقاً وصل الى حد وضع برنامج تطوير مشترك لسلاح الصواريخ والطائرات، فضلاً عن العلاقات غير المحدودة بين جهازي (السافاك) الايراني و(الموساد) الاسرائيلي[٦٦] .

وهكذا نشبت الحرب بين ايران والعراق في ٢٢ ايلول عام ١٩٨٠ بعد ان الغى العراق ما جاء باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين الطرفين وقام بشن غارات جوية على عدد من المطارات العسكرية الايرانية، وبعدها هاجم كلا الطرفين المراكز المهمة لدى الطرف الاخر وشمل القتال صنوف الحرب الجوية والبحرية والبرية[٦٧] . وشكلت الحرب فرصة ذهبية للولايات المتحدة الامريكية لعرض قوتها والدخول الى منطقة الخليج العربي بصورة علنية، اذ ان المملكة العربية السعودية هي التي طلبت ذلك، لاسيما طائرات الاستطلاع الرادارية (اواكس) وتحليقها فوق اراضيها ولبت الولايات المتحدة الامريكية هذا الطلب من دون تردد، وهذا اعاد الهيبة الامريكية لدى امراء الخليج، والتي تزعزعت كما اسلفت اثر سقوط شاه ايران[٦٨].

اتجهت السياسة الامريكية في اثناء الحرب الى محاولة انهاك الطرفين المتحاربين، مع الابقاء على ايران قوة غير عاجزة لمنع الاتحاد السوفيتي من استثمار الضعف الايراني لتحقيق اهدافه في منطقة الخليج العربي، لذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بدعم الطرفين بالسلاح، وعملت على اطالة امد الحرب، وهذا ادى الى خسائر مادية وبشرية كبيرة الحقها

كل طرف بالأخر، وسعت الى احتواء العراق ومنع ظهوره قوة اقليمية قادرة على تهديد الاستقرار في المنطقة، واقامة ترتيبات دفاعية مع دول المنطقة والاحتفاظ بتواجد امريكي مستمر، لكن دون مرابطة امريكية دائمة، فضلاً عن تعزيز مؤتمر التسوية المقترح للشرق الاوسط، لاسيما اجراء مباحثات مباشرة بين الدول العربية واسرائيل[٦٩] .

وعلى الرغم من الاخطار التي تخلفها هذه الحرب على دول الخليج العربي، إلا انها كانت في الوقت نفسه الى بعضها، لاسيما السعودية فرصة مؤاتية لاشغال العراق وايران، اذ ان استمرار الحرب يمثل مصلحة لهذه الدول شرط ان لا يمتد الخطر اليها، فضلاً عن انها كانت تنظر الى كل من العراق وايران على انهما قوتان اقليميتان مؤثرتان في المنطقة[٧٠]، وان النظام السياسي فيهما يؤلف تهديداً واضحاً إلى دول الخليج العربي، ولاسيما السعودية لقرب الحرب الدائرة من اراضيها بسبب مجاورتها العراق وارتباطها معه بحدود تمتد الى نحو ٨١٤ كم وهذا جعلها تشعر بالخطر اكثر من غيرها من دول المنطقة[٧١].

وصرح بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشؤون الامن القومي، واحد واضعي الاستراتيجية الامريكية الجديدة قائلاً : "ان منطقة الخليج تواجه تهديداً متصاعداً ناتجاً عن عدم قدرة انظمتها المحلية على الصمود امام ضغوط التحديث من جهة وموجة الانبعاث الاسلامي من جهة اخرى، وان سقوط الشاه والحرب القائمة بين العراق وايران امران يساهمان في امكانية حدوث اضطراب في المنطقة قد ينتشر في عدد من دولها، وهو الامر الذي يؤدي الى توقف امدادات النفط منها[٧٢] .

واستمرت الحرب العراقية – الايرانية ثماني سنوات، وطوال هذه السنوات لم يتحرك احد لمحاصرة نيرانها او تطويقها، فعلى العكس من ذلك، سعى الجميع الى اطالتها وزيادة اشتعالها[٧٣]، لذلك فإن طوال مدة الحرب شهدت تقلبات كثيرة في مواقف الدول الخليجية، فهي حيادية من الحرب مرة، ومساندة لها مرة اخرى، واخرى متقاربة[٧٤] .

وهكذا انتهت الحرب في ٨ آب عام ١٩٨٨ مخلفة نتائج ثقيلة على دول الخليج العربي كافة، فازدادت التوترات بين ايران ودول الخليج العربي منها الطائفية والمذهبية والمشاعر القومية، لان الاعلام صور الحرب على انها حرب عربية – فارسية، فضلاً عن غياب القوتين العراقية والايرانية عن المنطقة، وهذا ما جاء في مصلحة السعودية التي سعت الى الزعامة على الصعيد الاقليمي الخليجي دون منافس لها، وانها زادت من الوجود العسكري الامريكي في المنطقة ولم تنسحب حتى بعد انتهاء الحرب واعطت مبررات لذلك بحماية المنطقة من أي تهديد لها وارادت من ذلك الوجود حماية مصالحها الاستراتيجية وتأمين حصولها على النفط وديمومة تدفقه اليها[٧٥] .

وهكذا فإن الولايات المتحدة الامريكية وجدت في الحرب العراقية – الايرانية فرصة مناسبة لنشر قواتها العسكرية في منطقة الخليج العربي، وهذا الوجود الامريكي بات ضرورياً ودائماً للحفاظ على مصالحها، ومكرساً عبر اتفاقيات رسمية وتفاهمات مشتركة بينها وبين دول الخليج، فضلاً عن انه قابل للزيادة في السنوات اللاحقة[٧٦] .

واوضح (هارولد براون) وزير الدفاع الامريكي في مطلع اذار عام ١٩٨٠ ان المصالح الامريكية في الخليج تقتضي الوقوف بوجه اية مغامرة سوفيتية، واشار الى عدد من المصالح منها حق الوصول الى امدادات كافية من النفط، والوقوف بوجه الاطماع السوفيتية في المنطقة، والحفاظ على الاستقرار في المنطقة، فضلاً عن دفع عملية السلام في الشرق الاوسط، وضمان امن اسرائيل واستقرارها، زد على ذلك المحافظة على استمرار تدفق النفط للولايات المتحدة كونه عنصراً مهماً من عناصر امنها القومي، اذ اكد "ان الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من الدول الصناعية، لن تستطيع ان تفعل شيئاً في المستقبل القادم ينقذها من الضرر الجسيم في حالة قطع امدادات الخليج العربي من النفط لفترة طويلة"[٧٧] .

ويتضح من ذلك ان الولايات المتحدة سوف تلجأ الى الخيار العسكري حفاظاً على مصالحها الحيوية في الخليج العربي، وانها تفكر بالتدخل المباشر للدفاع عن تلك المصالح، اذ عبر وزير الدفاع الامريكي هارولد براون (Harold Brown) عن ذلك في خطاب له امام مجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي(٧٨) في السادس من آذار عام ١٩٨٠ قائلاً : "تشمل المصالح الامريكية تأمين النفط ومقاومة التوسع السوفيتي، وتدعيم الاستقرار بالمنطقة، ودفع عملية السلام في الشرق الاوسط، وضمان أمن اسرائيل"(٧٩) .

وصرح زبغنيو برجينسكي (Z. Brzeinski) مستشار الرئيس كارتر للامن القومي ان التحدي الامريكي في عقد الثمانينات يميل لأن يكون ذا طبيعة مستمرة كالذي واجهته الولايات المتحدة في العقود الاولى التي تلت الحرب العالمية الثانية، وهذا يعني ان الادارة الامريكية اخذت تربط بين الامن في الخليج من منظور مصالحها القومية والامن القومي الامريكي، وذكر أيضاً بعد أيام من اعلان مبدأ كارتر قائلاً : "الولايات المتحدة قادرة عسكرياً على مواجهة أي تهديد سوفيتي في المنطقة، وان واشنطن تحتفظ لنفسها بخيار الرد على الاجراءات السوفيتية في مناطق اخرى من العالم"، وصرح برجينسكي مستشار الامن القومي الامريكي بصدد اهمية نفط الخليج العربي بالنسبة للاستراتيجية الامريكية بقوله "ان امن الطاقة جزء حيوي من امن الولايات المتحدة"(٨٠) .

وذكر أيضاً ان خسارة منطقة الخليج العربي لا يمكن تعويضها بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، اذ قال: "لو ان امريكا فقدت برلين فانه سيظل بامكانها الدفاع عن اوربا الغربية ولو بكلفة وجهد اكبر، ولو انها فقدت كوريا فإنه سيظل بوسعها ان تدافع عن اليابان بكلفة وجهد اعظم، أما الخليج العربي فانه لا يسمح بنزف مواقع الانسحاب المقبولة، ولو تدهور الوضع في الخليج العربي اكثر فإن العواقب ستكون من الخطورة بحيث تستعيد اقامة خطوط دفاع مسموح بها في مناطق اخرى"(٨١) .

فيما صرح (هارول ساندوز H. Sandoze) مساعد وزير الخارجية الامريكي في شهادته امام لجان الكونغرس في ٢٤ آذار عام ١٩٨٠ قائلاً : "ان على الولايات المتحدة ان تمارس دوراً قيادياً ، وأن تتحمل العبء العسكري لضمان امن الخليج" ، وأضاف قائلاً : "ولكننا في عملنا هذا من المهم ان نستمر في العمل مع اصدقائنا في المنطقة ومع حلفائنا خارجها والذين لهم مصلحة مهمة فيها"(٨٢) .

نستنتج من ذلك ان مبدأ كارتر يعد محاولة امريكية للدفاع عن المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي، وهذا شأن جميع الاحلاف والمبادئ الامريكية التي اعلنها زعماؤها للحفاظ على الاهداف والمصالح بشتى انواعها دون ان تمس بتدخل خارجي، أو تمرد داخلي يؤثر في سير السياسة الامريكية في المنطقة وباقي مناطق نفوذها(٨٣) .

واستناداً الى مقررات مبدأ كارتر نصبت الولايات المتحدة نفسها زعيمة لحماية مصالح العالم الحر، واعطت لنفسها حقاً مزعوماً في حماية النفط من منابعه حتى مصباته ضد ما اسمته "الخطر السوفيتي" حتى لو استدعى ذلك التدخل العسكري لأجل ذلك، وهذا يعني ان مبدأ كارتر ارتكز على ادخال منطقة الخليج العربي ضمن دائرة الامن الغربي وتحويله الى منطقة نفوذ امريكي واخراجه من دائرة الصراع الدولي، فالمبدأ يربط ما بين أمن الطاقة وأمن الخليج، أي ضمان المصالح الاقتصادية، لاسيما النفطية للغرب من خلال ضمان استمرارية الانظمة القائمة حتى يتسنى استمرار تدفق النفط الى العالم الغربي بالكميات اللازمة وباسعار رخيصة(٨٤) .

وارتكزت الاستراتيجية الامريكية الجديدة في ظل الاسس التي وضعها مبدأ كارتر على حقها بالتدخل العسكري في أي مكان تتهدد فيه مصالحها ومصالح العالم الغربي الحيوية، لذا يتطلب منها تطوير وتحديث قوات التدخل السريع

والحصول على قواعد عسكرية في منطقة الخليج لانها من المناطق الحيوية في اعتبارات اسس المبدأ، فضلاً عن احتفاظها بوجود عسكري مهم بالقرب من منابع النفط، وارتكزت قدرة الولايات المتحدة على تطبيق مبدأ كارتر على ثلاثة اسس منها تطوير قوات الانتشار السريع، واشراك الدول الغربية، لاسيما دول الحلف الاطلسي في الدفاع عن امن الخليج، فضلاً عن الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية في دول المنطقة[٨٥] .

ثانياً : قوات الانتشار السريع وموقف دول الخليج العربي منها

ومن الامور التي نتجت عن مبدأ كارتر ما عرف بـ(قوات التدخل السريع) Rapid Deployment Force التي اعلن الرئيس كارتر عن تشكيلها في اذار عام ١٩٨٠ [٨٦] ، وحُددت ثلاث مناطق استراتيجية لمرابطة قوات التدخل السريع فيها وهي : أوربا الغربية والشرق الاقصى والشرق الاوسط، إذ ان هذه المناطق تساعد في سرعة التحرك والانتقال على خط الدفاع الاول ضد أي خطر سوفيتي[٨٧] .

وترجع فكرة تشكيل القوة الى عام ١٩٧٦، اذ ركز وزير الدفاع هارولد براون على اهمية وجود قوات التدخل السريع[٨٨]، لاسيما اهتمامه بنظرية (الحرب ونصف)[٨٩] وتطويرها نحو الافضل[٩٠]، وأكد قائلاً : "يجب ان تكون للولايات المتحدة الامريكية قوة رادعة في منطقة الخليج العربي تتحرك بسرعة وبحجم معتدل وبقابلية حركة وقوة فاعلة"[٩١] .

كذلك ان الرئيس كارتر اصدر في عام ١٩٧٧ امراً رئاسياً دعا فيه الى تأسيس قوة ضاربة مؤلفة من فرق عسكرية عدة قادرة على التدخل السريع في الشرق الاوسط، لاسيما في المناطق ذات الانتاج النفطي الكبير في الخليج العربي[٩٢]، واكد في خطاب له قائلاً : "ان الهدف من انشاء قوات التدخل السريع هو ضرب أية قوة تهدد المنطقة"[٩٣] .

في حين اكد مساعد وزير الخارجية الامريكي وولد ساندروز (W. Sandroze) في شهادة له امام احدى لجان الكونغرس الامريكي في ٢٤ اذار عام ١٩٨٠ قائلاً : "ان على الولايات المتحدة ان تمارس سياسة قوية في هذا المجال وذلك بالعمل على تحمل العبء العسكري الرئيس لضمان امن المنطقة"[٩٤] وبذلك اعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل القيادة المشتركة لقوات الانتشار السريع[٩٥] .وان الاهداف الحقيقية لتشكيل القوات على ارض الخليج العربي ومياهه كثيرة، لاسيما تأمين الدعم المعنوي والسياسي والعسكري للانظمة الموالية للولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن الوقوف بوجه اية محاولة من دول الخليج للسيطرة على موارد المنطقة الاقتصادية سواء زيادة اسعار النفط او تخفيض مستوى انتاجه، او استعمال النفط سلاحاً سياسياً، وهذا يكون مبرراً كافياً لاستخدام القوة في المنطقة[٩٦] .

ووجدت الولايات المتحدة الامريكية ان أي تبدل حقيقي في الانظمة القائمة في دول الخليج العربية الموالية لها ربما يأتي بأنظمة جديدة معادية لتوجهاتها في المنطقة، وان تزويد تلك الدول بالسلاح قد يعطي الفرصة لتلك الانظمة الجديدة باستعماله لمحاربة المصالح الامريكية، والامتناع عن تزويدها بالاسلحة المتطورة لا تعد الطريقة الصحيحة التي يجب اتخاذها في حماية مواردها النفطية الخليجية، اذ ان ذلك الحل لن يسهم في تأمين النفط الى الولايات المتحدة، لاسيما من ناحية السعر وكمية الانتاج، واستمرارية تدفقه اليها، لذا على الولايات المتحدة الحصول على تسهيلات لها في تلك الدول[٩٧] .

ويرى احد الباحثين "ان اية مواجهة قد تحصل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي ستكون نووية لكون القوة الامريكية التقليدية (غير النووية) هي اقل بكثير من القوة السوفيتية"[٩٨] .

ان تشكيل قوة التدخل السريع لم يكن رداً على الغزو السوفيتي لافغانستان، إلا ان الولايات المتحدة استغلت ذلك الحدث لاعلان تشكيل تلك القوة، اذ كان الهدف من تشكيلها هو زيادة السرعة في انتشار القوات في اية منطقة من العالم، لاسيما منطقة الخليج العربي، فضلاً عن تأسيس مقرات قيادة امريكية على ارضها لتعرف الوحدات العسكرية التي يمكن

نشرها في أي وقت وعند الحاجة لنشرها، زد على ذلك محاولة حصول الولايات المتحدة الامريكية على تسهيلات عسكرية في اثناء الحالات الطارئة في المحيط الهندي والخليج العربي[٩٩]. وتضمنت قوات التدخل السريع وحدات من القوات الامريكية البحرية والجوية وقوات المشاة البحرية، فضلاً عن وحدات من الجيش الامريكي وتشكيلات من عناصر قتالية، زد على ذلك اشراك اربع فرق من الجيش واسراب قتالية تعبوية من القوات الجوية الامريكية[١٠٠] .

أما برجينسكي مستشار الرئيس كارتر للامن القومي الامريكي فأبدى رأيه في تشكيل قوة الانتشار السريع قائلاً : "ان قوات الانتشار السريع سوف تعطي الولايات المتحدة القدرة على الرد بسرعة وفعالية وربما بشكل وقائي في هذه الاطراف من العالم التي تتعلق بها مصالحنا الحيوية"[١٠١]، وصرح أيضاً قائلاً : "ان بامكان الولايات المتحدة ان تتدخل عسكرياً دون التزام سابق لأوانه على الاسلحة النووية اذا حاول الاتحاد السوفيتي السيطرة على حقول نفط الخليج، وبامكان الولايات المتحدة مجابهة التحدي في غضون اسبوعين بقوات مساوية تقريباً لقوات الطرف الاخر فيما لو تهددت مصالحنا الحيوية في ذلك الجزء من العالم ومن هنا ستحتفظ الولايات المتحدة بحقها في الرد"[١٠٢] .

وواجهت قوات التدخل السريع انتقادات كثيرة، لاسيما من بعض الخبراء العسكريين واعضاء في الكونغرس الامريكي، اذ ان أي تدخل في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي يواجه صعوبات سياسية وعسكرية كبيرة، فالاولى تتمثل في غياب دول تابعة للولايات المتحدة ويعتمد عليها سياسياً فضلاً عن انها تملك قوة عسكرية في المنطقة والتي يمكن ان تبدي مساعدة حيوية في حالة وقوع بعض الاحتمالات، أما الصعوبات العسكرية فتتمثل في الظروف الطبيعية الصعبة، وعدم وجود قواعد عسكرية تكون قوة ضاربة سريعة في المنطقة، فضلاً عن عدم وجود قوات برية تسهل السيطرة على المنطقة في حال وقوع النزاع المحتمل وعدم القدرة على الحفاظ على المصالح الامريكية متمثلة في حقول النفط في المنطقة[١٠٣] .

وأكد الجنرال كيلي قائد قوات الانتشار السريع في تحديد طبيعة عمل قواته قائلاً : "ليس هناك حد اقصى لعدد القوات التي استطيع استخدامها في وضع معيّن، فالوضع هو الذي يحدد عدد الافراد المتخصصين لقوات الانتشار، إلا انه وقبل تخصيص الافراد يتعين على قادة القوات ان يوفروا قواعد لوجستية وطرق مواصلات شاملة، لذلك اتخذت ترتيبات للحصول على اماكن انزال جوي وتسهيلات في الموانئ، فضلاً عن تسهيلات تخزين في منطقة الخليج العربي لاسيما في سلطنة عمان"[١٠٤] .

وصرح السلطان قابوس قائلاً : "وافقنا على اعطاء الولايات المتحدة الامريكية تسهيلات عسكرية واعلنا ذلك صراحة على عكس غيرنا من دول المنطقة، الذين يعطون تسهيلات لهم من دون الاعلان عنها، والسبب اننا مطوقون من كل الجوانب، والذي يمنع السوفيت هو معرفته اننا اصدقاء للغرب ونحن بحاجة الى صداقتنا مع الغرب لكن لا للقواعد العسكري، نعم للتسهيلات "[١٠٥]، اذ كان يقصد في تصريحه ما قدمت السعودية من تسهيلات عسكرية سرية الى الولايات المتحدة في اراضيها مع استخدام القواعد الجوية، فضلاً عن استمرار استخدامهم لقاعدة الظهران الجوية، على الرغم من اعلان السعودية في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٨٠ انها لا تسمح للولايات المتحدة باقامة قواعد عسكرية على اراضيها، فضلاً عن ما اعلنه الامير سعود الفيصل وزير خارجيتها في ١٧ نيسان من العام نفسه الى اقامة قواعد عسكرية في المنطقة لن يؤد ألا الى الحاق الضرر بالدول التي تستضيفها[١٠٦] .

وعلى الرغم من موافقة السعودية وسلطنة عمان بتسهيل اقامة القواعد الامريكية على اراضيها، إلا ان بعض دول الخليج كانت رافضة لفكرة وجود قوات الانتشار السريع في المنطقة[١٠٧]، فعلى سبيل المثال نجد ان موقف الكويت يتجلى

في تصريح الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وزير خارجيتها عن استنكاره للخطط الامريكية التوسعية الرامية لحماية العرب من الخطر السوفيتي قائلاً : " نحن لا نخشى اية نشاطات سوفيتية، ونحن واثقون من ذلك، وليس الكويت فقط انما جميع دول الخليج العربي، ولا اعتقد اننا بحاجة الى من سينقذنا ولا احد يهددنا"، في حين صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وعبّر عن رفضه لمنح تسهيلات عسكرية لقوات الانتشار السريع الامريكية قائلاً: "ان هذه القوات من خلال اسمها، نرفض أي تدخل لها بشؤوننا ونحن مسؤولون عن امن المنطقة واستقلالها، ولا يحق لأية جهة الادعاء انها مسؤولة عن امننا"[١٠٨]، أما امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني فذكر قائلاً : "نحن لا نثق بالامريكان، ولا نعرف فيما اذا كانت الولايات المتحدة جادة في ايقاف السوفيت"[١٠٩] .

أما الدول الاوربية فما زالت مترددة في المشاركة في قوات الانتشار السريع، اذ ترغب في البقاء بعيداً وعدم التورط العسكري الذي سيكلفها مبالغ باهظة تعجز عن توفيرها، وهذا التردد لا يعود الى اسباب مالية فقط، انما الى الاختلاف في وجهات النظر حول الاخطار الحقيقية التي تهدد امن اوربا الغربية ومصالحها الاقتصادي، فضلاً عن رغبتها في عدم اثارة مشاكل مع الدول العربية الرافضة للوجود العسكري الاجنبي في منطقة الخليج، زد على ذلك ان القادة الاوربيين على قناعة تامة ان مبدأ كارتر حول الخليج انما هو محاولة لاعادة مركز الولايات المتحدة الدولي وتأكيد زعامتها السياسية اكثر منه نتيجة اخطار حقيقية تهدد استمرار تدفق النفط[١١٠] .

ورداً على ما جاء في مبدأ كارتر اعلن الرئيس السوفيتي بريجنيف في العاشر من كانون الاول عام ١٩٨٠ مبادئ كشف بها سياسة بلاده وسلوكها حيال منطقة الخليج العرب، ولتؤكد ضرورة مشاركتها في امن الخليج فضلاً عن رغبتها في القيام بدور فيها بالشكل الذي ينسجم مع مكانتها الدولية، ربما تخدم اهدافها في العمل على عدم السماح ببسط نفوذ الغرب المطلق في المنطقة، وتضمنت هذه المبادئ ما يأتي :

١. عدم اقامة قاعدة عسكرية اجنبية في منطقة الخليج .
٢. ابعاد المنطقة عن الاسلحة النووية او غيرها من اسلحة الدمار الشامل .
٣. الابتعاد عن استخدام القوة او التهديد ضد بلدان المنطقة .
٤. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة .
٥. احترام موقف عدم الانحياز الذي انتهجته بلدان الخليج .
٦. الاعتراف بسيادة بلدان المنطقة على مواردها الطبيعية وعدم اقامة العراقيل او التهديدات لعملية التبادل التجاري الطبيعي ، واستخدام طرق النقل البحري وغيره، والتي تربط بين دول هذه المنطقة وبلدان العالم الاخرى[١١١] .

من ذلك تتضح ابعاد الاستراتيجية الامريكية في منطقة الخليج العربي، والهدف منها تحقيق مصالحها في المنطقة، فضلاً عن تأمين الدول الغربية، لاسيما في الحصول على النفط وباسعار مناسبة، زد على ذلك وقوفها بوجه التحركات السوفيتية في الخليج من خلال الاعداد لتشكيل قوة عسكرية قادرة على التدخل السريع والتصدي للنشاط السوفيتي، وبات الوجود العسكري الامريكي في المنطقة ضرورياً ودائماً لتحقيق تلك الاهداف، وذلك بتكريسها اتفاقيات رسمية واتفاقات مشتركة مع دول الخليج، وان هذا الوجود اصبح واسعاً وقابلاً للزيادة لاحقاً، لذلك تمكنت من خفض اسعار النفط، لاسيما من خلال ابتزاز السعودية بالضغط عليها لاجل اقناع دول الاوبك والاوابك[١١٢] لتقليل الاسعار، فضلاً عن ضخ كميات كبيرة من النفط اليها والى حلفائها ، مقابل موافقتها على صفقة اسلحة جديدة اخرى من بيع طائرات الاواكس وعددها خمس طائرات بقيمة ستة مليار دولار، ومعدات اضافية اخرى، واتفق الطرفان على ان يكون تسليم الصفقة في ١٥ نيسان عام ١٩٨١ [١١٣] .

واولت الادارة الامريكية في عهد الرئيس ريغان (Ronald Reagan) ١٩٨١-١٩٨٨ اهتماماً خاصاً بقوات الانتشار السريع، اذ تعهد باتخاذ الخطوات الجادة للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الامريكية في المناطق الحيوية من العالم، لاسيما منطقة الخليج العربي[١١٤]، وذكر كاسبر واينبرغر (Casper Weinberger) وزير الدفاع الامريكي في اثناء مؤتمر صحفي لوزارة الدفاع في ٣ شباط عام ١٩٨١ ان ادارة ريغان ستحافظ على مفهوم القوات التي انشأها الرئيس كارتر وقال : "ليس من شك على الاطلاق في كونه من الضروري للولايات المتحدة الامريكية امتلاك قوات قوية يمكن استخدامها بصورة سريعة في الرد على الازمات التي يستطيع التنبؤ بها"[١١٥] .

وان نجاح هذه القوات يعتمد بالدرجة الاساس على توفير القواعد والتسهيلات والمنشآت العسكرية التي تؤمن العمليات العسكرية التي تقوم بها هذه القوات، فضلاً عن الاهتمام بالقواعد العسكرية القديمة في المنطقة، والسعي للحصول على قواعد جديدة فيها[١١٦]، لذا سارعت الولايات المتحدة الى انشاء قوة بحرية يكون مقرها الدائم في المحيط الهندي وبحر العرب[١١٧]، وقامت بانشاء القواعد العسكرية في دول الخليج العربي، لاسيما البحرين التي تعد في مقدمة الدول بعد القواعد العسكرية الامريكية[١١٨] .

اعتقدت ادارة الرئيس ريغان انه من المحتمل التدخل السريع في منطقة الخليج العربي، اذ اكد ذلك الجنرال روبرت كنغستون قائد قوات التدخل السريع في ٢٠ تشرين الاول عام ١٩٨١ ، اذ قال : "ان قواتنا جاهزة للقتال اليوم اذا استدعى الامر، اننا نستطيع الوصول بالاسراب الاولى من المقاتلات الى منطقة جنوب غرب اسيا (الخليج) في غضون ساعات"[١١٩] .

وبادر الرئيس ريغان بعد توليه السلطة مباشرة الى بناء قوات التدخل السريع وتطويرها، اذ قام بزيادة عددها الى ما يقرب (٢٠٠) الف رجل، فضلاً عن رفدها بالاسلحة والمعدات اللازمة، وقامت الادارة الامريكية بزيادة حجم القوات في المحيط الهندي، اذ صار عدد القطع البحرية ما يقرب من (٦٢) قطعة من ضمنها حاملات طائرات وثلاث غواصات تعمل بالطاقة النووية[١٢٠] .

بدأت الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان تضع سياسة جديدة تجاه الاتحاد السوفيتي، تركزت في وضع القوة العسكرية والسياسية في خدمة مصالحها، وهذا ادى الى اهتمامها بمنطقة الخليج العربي، واعتمدت على الامور الاتية :

١. تقليص الامدادات النفطية الى دول اوربا الغربية عن طريق التحكم في مضيق هرمز او التعرض لناقلات النفط.
٢. السيطرة الفعلية على نفط الخليج العربي، اذ ان الاحتياطي منه يشكل مصادر نقدية كبيرة بالعملة الصعبة، فضلاً عن انه يدعم قدرة الاتحاد السوفيتي على ممارسة التأثير السياسي والعسكري، وطالما كانت المصالح السوفيتية متعارضة مع مصالح دول حلف الناتو والتحالف الياباني – الامريكي ، فإن هذه السيطرة سوف يكون لها اثارها الكبيرة ، اذ ان نفط المنطقة يعد شرياناً لحياة الدول الصناعية الغربية في زمن الحرب والسلم على حد سواء[١٢١] .

الخاتمة

عدت منطقة الخليج العربي من وجهة نظر الاستراتيجية الامريكية الجديدة ما بعد مبدأ نكسون من المناطق الفاعلة والمهمة وعلى الولايات المتحدة الامريكية مواجهة كل التحديات والمخاطر التي افرزتها الاحداث في المنطقة، وستدافع عنها ضد أي عدوان عليها .

فالثورة الايرانية وما نتج عنها من الاطاحة بنظام الشاه الحليف القوي للولايات المتحدة في المنطقة، ويعد في نظرها (شرطي الخليج) الذي لا تضاهيه اية قوة اخرى في الخليج، والمجيء بحكومة اسلامية جديدة تناصب العداء لها، وتتعدى ذلك لتكون عامل تهديد لتحقيق مصالحها والمحافظة على نفوذها في الخليج العربي، فضلاً عن انها ضربة قوية للولايات المتحدة لما تتمتع به ايران من تسهيلات عسكرية واستخباراتية، لاسيما ان حدودها محاذية للمنافس القوي لها الاتحاد السوفيتي .

ويمكن استخلاص استنتاجات عدة من البحث منها :

١. ان مبدأ كارتر شأنه شأن كل المبادئ الامريكية التي طرحت قبله والتي اعلنها الزعماء الامريكان، الهدف منها المحافظة على المصالح والاهداف الامريكية في مناطق العالم المختلفة، لاسيما منطقة الخليج العربي، التي تعد ذات اهمية استراتيجية مهمة للسياسة الامريكية لما تتمتع به من موقع جغرافي واستراتيجي مهم يربط الشرق بالغرب، فضلاً عن وجود احتياطي كبير من النفط فيها، سعت الولايات المتحدة للسيطرة عليه واستغلاله دون السماح لأية قوة بالاستحواذ عليه، لاسيما الاتحاد السوفيتي.
٢. لجأت الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما اثر اعلان مبدأ كارتر الى الاعتماد على قوتها في التدخل العسكري في المنطقة في حالة تعرضها الى اية محاولة تهديد من القوى الاخرى، دون الاعتماد على حلفائها المحليين كما كانت تفعل وفق مبدأ نيكسون، لذلك عملت على انشاء قوة التدخل السريع المكونة من القوات الجوية والبحرية والبرية، وزودها باحدث الاسلحة والمعدات بما يمكنها من السيطرة على المواقف والتهديدات التي تتعرض لها الولايات المتحدة في مناطق العالم، لاسيما منطقة الخليج العربي .
٣. على الولايات المتحدة ان تدعم كل القوى المحلية المتحالفة معها، لاسيما تزويدها بالسلاح والمعدات العسكرية المتطورة، اذ ان ازاحة هذه القوى ربما يأتي بدلاً عنها انظمة جديدة تقف عائقاً امام الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق مصالحها، وخير مثال على ذلك عندما حلت حكومة ايران الاسلامية محل الحليف القوي شاه ايران وما نتج عن ذلك من تهديد للوجود الامريكي في المنطقة من الحكومة الايرانية الجديدة والتي تناصب العداء لذلك الوجود وسعت الى اخراجه من المنطقة .
٤. وعلى الرغم من اعتقاد الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما زعمائها وبعض القادة العسكريين ان قوات التدخل السريع قادرة على الوقوف بوجه اية محاولة من شأنها تهديد المصالح الامريكية في المنطقة، الا ان تلك القوات وجهت اليها بعض الانتقادات من بعض الخبراء العسكريين وعدد من اعضاء الكونغرس الامريكي، اذ ان أي تدخل امريكي في منطقة الخليج العربي يواجه صعوبات سياسية وعسكرية، فبالنسبة للاولى نجد غياب الدول المحلية المتحالفة مع الولايات المتحدة الامريكية تملك قوة عسكرية وهي على استعداد تام لابداء المساعدة لها في حالة وقوع أي اعتداء عسكري، فضلاً عن قلة القواعد العسكرية الامريكية التي يمكن ان تكون قوة ضاربة بيد الامريكان، زد على ذلك قلة القوات البرية الموجودة في منطقة الخليج العربي والقادرة على صد أي عدوان وتسهيل مهمة السيطرة على المنطقة

وحمايتها في حالة وقوع عملية من هذا النوع او أي نزاع محتمل ، وعدم القدرة بالحفاظ على المصالح الامريكية، لاسيما حقول النفط في المنطقة .

٥. ابدى بعض حكام منطقة الخليج العربي موافقتهم في تقديم التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية، لاسيما حق اقامة القواعد الجوية والبحرية، ومثال ذلك ما قام به قابوس بن سعيد سلطان عمان عام ١٩٧٥ بالاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية في اقامة قاعدة عسكرية في جزيرة مصيرة عند مدخل الخليج العربي، وعاد ووقع اتفاقية اخرى عام ١٩٨٠ اعطى فيها للولايات المتحدة حق استخدام القاعدة للجوانب العسكرية، وعاد وعقد اتفاقية ثالثة عام ١٩٨١، والتي تم السماح لقوات التدخل السريع بناء مستودعات ومخازن . في حين نجد السعودية هي أيضاً اعطت تسهيلات مهمة للقوات الامريكية في المنطقة في اراضيها، فضلاً عن استخدام القواعد الجوية، لاسيما قاعدة الظهران الجوية. وهناك حكام رفضوا وجود قوات الانتشار السريع على اراضيها، لاسيما الكويت التي استنكرت وعلى لسان وزير خارجيتها صباح الاحمد الجابر الخطط الامريكية التوسعية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، ونجد أيضاً موقفاً حازماً للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة حين رفض منح هذه القوات اية تسهيلات عسكرية، واي تدخل عسكري في المنطقة . في حين صرح خليفة بن حمد آل ثاني امير قطر قائلاً : "اننا لا نثق بالامريكان، ولا نعرف فيما اذا كانت الولايات المتحدة جادة في ايقاف السوفيت" .

٦. ولم تنته العناية بقوات الانتشار السريع مع نهاية عهد الرئيس كارتر، انما اولت الادارة الامريكية اهتماماً كبيراً بها في عهد الرئيس ريغان (١٩٨١-١٩٨٨) وقالت انها ستحافظ على هذه القوات للرد على كافة الازمات التي تحل على المنطقة وتهدد المصالح الامريكية فيها، وسوف يتم توفير القواعد العسكرية وكافة التسهيلات، فضلاً عن بناء المنشآت العسكرية لتأمين العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الانتشار السريع، والسعي للاهتمام بالقواعد العسكرية القديمة والحصول على قواعد جديدة في المنطقة .

الهوامش

(١)طاهر عبد الحليم، كارتر والتسوية في الشرق الاوسط، دار ابن خلدون، بيروت، د.ت، ص٣٧.

(٢)فتحي عباس الجبوري، احمد صالح الجبوري، تاريخ الوطن العربي، ط١ ، دار الفكر، ٢٠١٠، ص٢٠٥ ؛ محمد نصر مهنا، في الخليج العربي المعاصر، دراسة وثائقية تحليلية، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر ، ٢٠٠٣ ، ص١٨ .

(٣)محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الامريكية والخليج العربي ١٩٧١-١٩٩٠ دراسة تاريخية سياسية، ط١، مطبعة المدني، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص١٨٦ .

(٤)هارولد براون : عسكري وسياسي امريكي ولد في نيويورك من عائلة يهودية، تلقى تعليمه في جامعة كولومبيا، حاز على شهادة الدكتوراه في الفيزياء النووية، عينه الرئيس نيكسون عام ١٩٦٩ عضواً في البعثة الامريكية المكلفة باجراء مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية، وفي عام ١٩٧٧ عينه الرئيس كارتر وزيراً للدفاع . ينظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص٥١٠ .

(٥)غازي ربايعة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الاوسط ١٩٦٧-١٩٨٧ ، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن ، ١٩٨٩ ، ص٨٥ ؛ يوسف سامي فرحان حسين الدليمي، المملكة العربية السعودية ١٩٨٢-١٩٩٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الانبار، ٢٠١٤ ، ص١٧١ .

(٦) خليل علي مراد ، الولايات المتحدة – النفط – وامن الخليج العربي ، مجلة الخليج العربي ، العدد (١)، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص١٧ .

(٧)سبجينو بريجنسكي : ولد في وارشو في بولندا عام ١٩٢٨، هاجر الى الولايات المتحدة عام ١٩٣٨ وحصل على الجنسية الامريكية عام ١٩٤٩، تلقى تعليمه في جامعة هارفورد، اصبح عضواً في مجلس التخطيط في وزارة الخارجية بين عامي ١٩٦٦-١٩٦٨، اصبح مستشاراً للامن القومي للرئيس كارتر عام ١٩٧٦، وكان منتقد لسياسة كيسنجر في الخارجية والامن القومي .

Encyclopedia Americana , Vol. 9 , p. 345 ; Charles Gati , Zbiy , The strategy and statecraft of Zbigniew Brezzinski , Johns Hopkins University press , New York , 2013, pp. 25 – 40 .

(٨)فتحي عباس الجبوري، احمد صالح الجبوري، المصدر السابق ، ص٢٠٦ .

(٩)مبدأ ترومان : سياسة اعلن عنها الرئيس الامريكي ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣) في مطلع عام ١٩٤٧، هدفها الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة، لاسيما في اعتماد شبكة من التحالفات الدولية تجتذب اليها انظمة اقليمية موالية للغرب لغرض احتواء الخطر السوفيتي، لذا اكد ترومان على تبني خطة امنية محكمة وشاملة تقوم على التعاون مع بريطانيا لوضع الاهداف الغربية موضع التطبيق في الشرق الاوسط، ودعا الى المساعدة على انشاء دولة اسرائيل ومنحها الدعم المستمر لبقائها واستمرارها بوصفها خطاً دفاعياً اولاً لحماية مصالحها النفطية ضد الخطر السوفيتي وقوى التحرر العربي . حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط١، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، بيروت ، ٢٠٠٠م ، ص٢٢١ .

(١٠) فتحي عباس الجبوري، أحمد صالح الجبوري، المصدر السابق ، ص٢٠٦ .

(١١) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٣٩.

(١٢) احمد علي السخني، تكاملية العلاقة دولة الامارات ومجلس التعاون دراسة في اهمية المكان المساعي الوحدوية والعمل المشترك، ط١، دار الفجر للصحافة والطباعة والنشر، ابو ظبي، ٢٠٠٥ ، ص٣٧ ؛ يحيى حلمي رجب، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية، ج١، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص٨٠ ؛ موسى محمد آل طويرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى الى الحرب الباردة ١٩١٤-١٩٩١، ط٢، دار اينانا للدراسات والطباعة والنشر، لبنان – بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢٣٨ .

(١٣) صحيفة الشرق الاوسط، العدد الصادر في ٨ اذار عام ١٩٨٠ .

(١٤) زهير شكر، السياسة الامريكية في الخليج العربي (مبدأ كارتر)، معهد الانماء العربي، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٤٥.

(١٥) لاري باومن ايان كلارك، المحيط الهندي في السياسة الدولية، ترجمة جلال محمد، البصرة، ١٩٩١، ص١٨١.

(١٦) زهير شكر، المصدر السابق، ص٤٦ .

(١٧) زهير شكر، المصدر نفسه، ص٤٨ .

(١٨) زهير شكر، المصدر نفسه، ص٤٧ .

(١٩) روبرت جي وديل ارانج آر، تاهتين برانجر، خيارات السياسة الامريكية في ايران والخليج، مؤسسة الابحاث العربية، لبنان ، ١٩٨٠ ، ص ص٥٢-٥٨ .

(٢٠) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠ ، ص١٧٥ .

(٢١) المصدر نفسه .

(٢٢) في يوم الاحد ١٧ ايلول عام ١٩٧٨ تم التوقيع على الاتفاقية في البيت الابيض، وقعها عن الجانب المصري الرئيس انور السادات، اما عن الجانب الاسرائيلي فوقعها رئيس الوزراء مناحيم بيغن وترأس الجانب الامريكي الرئيس كارتر، تضمنت الاتفاقية وثيقتين منفصلتين اطلق على الوثيقة الاولى اسم (اطار عمل للسلام في الشرق الاوسط) والثانية (اطار لابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل) واشتملت الاتفاقية على مبادئ تخص النزاع العربي – الاسرائيلي منها : (١) ان هذه المبادئ والنصوص التي جاءت بها الاتفاقية ينبغي ان تطبق على معاهدة السلام بين اسرائيل والعرب (٢) على الاطراف الموقعة على الاتفاقية اقامة علاقات طبيعية كأية دول متجاورة ومتسالمة . للمزيد ينظر : نصير حسن عازوري، امريكا الخصم والحكم، دراسة توثيقية في عملية السلام مناورات واشنطن منذ عام ١٨٦٧، ترجمة : منير العكش ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص٨٩ ؛ Paul C. Bradley , The Camp David peace process : A study of Carter Administration policies 1977 – 1980 , New York , 1981 , p. 233 .

(٢٣) حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٧٦ .

(٢٤) لقد اقتحم المسجد الحرام عدد من المتطرفين المسلحين تراوح عددهم ما بين ٢٠٠–٦٠٠ شخص، قادهم شخصان هما جهيمان بن محمد بن سيف العتيبي، ومحمد بن عبد الله القحطاني، اذ ادعى الاول ان القحطاني هو المهدي المنتظر، والذي دعا المصلين الى الاعتراف به، ونادى الى قلب نظام الحكم في السعودية ابان عهد خالد بن عبد العزيز، إلا ان القوات السعودية وبمساعدة قوات فرنسية وبعد حصولها على فتوى من مفتي السعودية اجازت لها اقتحام المسجد الحرام والتمكن من استعادة سيطرتها عليه، والقت القبض على الاول وقتلت الثاني واعدمت بعد ذلك عدد من منفذي الاقتحام في كانون الثاني عام ١٩٨٠ . للمزيد ينظر :

Alison Marissa , Militants seize Mecca , the effect of the 1979 siege of Mecca revisited , Washington University of Mary , p. 5 .

(٢٥) عامر محسن سلمان العامري، الامن الاقليمي والحرب في الخليج العربي، الشركة العراقية ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص٢٩ ؛ هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الاسلامي في الخليج العربي ١٩٤٥–١٩٩١ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦ ، ص١٦٨ ؛ جريدة ام القرى (السعودية)، العدد الصادر في الاول من تشرين الثاني عام ١٩٧٩ ؛

Daniel Yergin , The Prize , the OPEC Quest For Oil , Money and Power , New York , 1991 , p. 701 .

(٢٦) فتحي عباس الجبوري، احمد صالح الجبوري، المصدر السابق، ص ص٢٠٥–٢٠٦ .

(٢٧) كمال ياسين جاسم، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي بين ادارة نيكسون وعهد ريغان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص١٨٤ ؛ عناد فواز الكبيسي، الغزو السوفيتي لافغانستان، مجلة الخليج العربي، المجلد ١٣، العدد ٣، ١٩٨١، ص١٤٧ .

(٢٨) Fareed A. M. , Oil and security in the Arabian Gulf , London , 1981 , p. 4

(٢٩) Cyrus Vance , Hard choices : Critical years in Americas Foreign policy , New York ,1983 , p. 374 .

(٣٠) Zbigniew Brezinsky , Power and principle , Memoirs of the National security Advisor , 1977 – 1981 , New York , 1983 , p. 398 .

(٣١) Sick Cary , All Fall Down : America's Tragic Encounter with Iran , New York , 1986 , p. 169 .

(٣٢) زهير شكر، المصدر السابق، ص٤٦ .

(٣٣) نصار غلمية، سيطرة اسرائيل على الولايات المتحدة ، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨١ ، ص٣٣٥ .

(٣٤) شريف جويد العلوان، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني، ط١، دار الواسط للدراسات والنشر، بغداد، ١٩٨٢ ، ص١٥١ .

(٣٥) ادوارد تيفنن، اللوبي، اليهود وسياسة امريكا الخارجية، ترجمة: محمود زايد ، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ١٩٨٩، ص ص٢١٠-٢١١ .

(٣٦) موسى محمد آل طويرش، المصدر السابق ، ص٢٣٢ .

(٣٧) المصدر نفسه، ص٢٣٤ .

(٣٨) زهير شكر، المصدر السابق، ص٤٩ ؛ عامر محسن سلمان العامري ، المصدر السابق، ص٢٩؛ Daniel Yergin , "The prize , the OPEC Quest For Oil , Money and Power" , New York , 1991 , p. 701 .

(٣٩) مجلة النهار العربي والدولي، العدد (١٤٠) في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٨٠ .

(٤٠) Harold Brown , Department of Defense Annal Report , Fiscal year 1981 , p. 30 .

(٤١) عادل عبد الصبور، ملوك وامراء والاسرار من الداخل، مكتبة النافذة ، بيروت ، د.ت ، ص٩ .

(٤٢) وثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢ ، يوميات ووثائق الوحدة العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٣٦٣ .

(٤٣) Harold Brown , op. cit. , p. 30 .

(٤٤) حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٣٠٣ .

(٤٥) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، دراسات في العقوبات الدولية على ايران، دراسات اقليمية ، مجلة جامعة الموصل ، العدد (٨)، د.ت ، ص٢٧ .

(٤٦) فواز جرجس، الاسلام السياسي في امريكا نصف قرن من العداء والتحالف، مجلة العرب الدولية، العدد ١٥٥٨ ، ٢٠١٠م ، ص٣١ .

(٤٧) علي البغدادي، ايران حضارة وتاريخ، المركز الثقافي للدراسات الاسلامية، ط٢، بغداد، ٢٠١٠م ، ص ص١٥٥-١٥٦ .

(٤٨) محمد عبد الله العزاوي، تأملات في الثورة الايرانية بازركان والمخاض الصعب دراسة في الصراع على السلطة في ايران ، ط١، الدار الوطنية الجديدة ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص٢٥٧ .

(٤٩) هي احدى الاجهزة الفيدرالي، تأسست في ايلول عام ١٩٤٧، وتعمل مع مجلس الامن القومي الامريكي الذي يترأسه رئيس الدولة، تقدر ميزانيتها مع الهيئات الاخرى التي تعمل معها ما يقرب من مليار دولار سنوياً، تولى ادارة هذه الوكالة عام ١٩٤٧ الن دالاس .

(٥٠) روبرت دريفس وثيري لومارك، رهينة بقبضة خميني، دار ثيو بنجامين فرانكلين هاوس للنشر، نيويورك ، ١٩٨٠ ، ص٤٦ .

(٥١) Encyclopedia of espionage , intelligence and security , vol. 2 , Detroit : Gale 2004 , pp. 158-160 .

(٥٢) Ibid , p. 160 .

(٥٣) سعد الانصاري، الفقهاء حكام على الملوك ايران من العهد الصفوي الى العهد البهلوي ١٥٠٠-١٩٧٩ ، دار الهدى، د.م ، ١٩٨٦ ، ص٣٣٩ .

(٥٤) احمد فليح حسين الجبوري، ايران في عهد الامام الخميني دراسة في السياسة الداخلية ٢٥ شباط ١٩٨٠-٢٢ حزيران ١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٥، ص٦٣ .

(٥٥) سعد الانصاري، المصدر السابق ، ص٣٣٩ .

(٥٦) سعيد الصباغ، العلاقات المصرية الايرانية بين الوصال والقطيعة ١٩٧٠-١٩٨١، دار الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠٨ .

(٥٧) منهل الهام عبد العقراوي واخرون، العلاقات التركية الايرانية ١٩٢٣-٢٠٠٣ دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠١٣ ، ص٢٤٧ .

(٥٨) محمد سالم احمد الكزار، العلاقات السعودية الايرانية ١٩٧٩-٢٠٠١، مجلة دراسات اقليمية ، العدد (٧)، السنة الرابعة ، الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص٧٥ .

(٥٩) احمد فليح حسين الجبوري، المصدر السابق ، ص٧٠ .

(٦٠) استخدمت القوات الامريكية مطار جزيرة مصيرة العمانية في اثناء المحاولة الفاشلة التي قامت بها الولايات المتحدة على السفارة الامريكية في طهران وذلك لاجل تحرير واجلاء الرهائن منها، اذ وقعت عمان مع الولايات المتحدة في ٢١ نيسان عام ١٩٨٠ اتفاقية ضمنت تسهيلات عسكرية للقوات الامريكية في الموانئ العمانية ، لاسيما جزيرة مصيرة .

Kenneth Katzman , "Oman Reform , security and US. Policy" , CRS report for Congress , 20 Aug. , 2012 , p. 8 .

(٦١) علي محافظة، ايران بين القومية الفارسية والثورة الاسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١٨٠ .

(٦٢) منهل الهام عبد العقراوي، المصدر السابق ، ص٢٤٨ .

(٦٣)المصدر نفسه ، ص٢٥٠ ؛ علي عبد الحسين عبد الله، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ١٩٦٨-١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤ ، ص٩٥ .

(٦٤) سعد الانصاري، المصدر السابق، ص ص٢٤٢-٢٤٣ .

(٦٥) نزار عبد اللطيف الحديثي، العلاقات العربية – الفارسية، دار الحرية للطباعة، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٤٠.

(٦٦) محمد غانم الرميحي، الخليج ليس نفطاً دراسة في اشكالية التنمية والوحدة، ط٢، دار الجديد، بيروت – لبنان ، ١٩٩٥ ، ص٣٥١ .

(٦٧) علي عبد الحسين عبد الله، المصدر السابق، ص ١٣٢ .

(٦٨) زهير شكر، المصدر السابق، ص٧١ .

(٦٩) جمال زهران، امن الخليج محددات وانماط تأثير العامل الدولي، سلسلة قضايا خليجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد الاول، حزيران ١٩٩٨، د.ت، ص ص٣٢-٣٣ .

(٧٠) عماد خلف جري يوسف، سياسة العراق الخارجية تجاه امن الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠ ، ص٢٤ .

(٧١) مجيد خدوري ، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي – الايراني ، ترجمة: وليد احمد ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص١٤٢-١٤٣ .

(٧٢) صحيفة السفير، (بيروت)، العدد الصادر في ٢٦ تشرين الاول ١٩٨٠ .

(٧٣) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج اوهام القوة والنصر، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٢، ص١٢٢ .

(٧٤) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦ ، ص١٧٤ .

(٧٥) صحيفة السفير، (بيروت)، العدد الصادر في ٢٢/ايلول/١٩٨٨ .

(٧٦) حسن البزاز، التحرك العسكري الامريكي نحو الخليج العربي، مجلة افاق عربية، العددان (١ ، ٢) ، بغداد ، ١٩٨٣، ص٩ .

(٧٧) مايكل أ بالمر، حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الامريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢، ترجمة : نبيل زكي ، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص١٠٩ .

(٧٨) الكونغرس الامريكي : يعد اعلى هيئة تشريعية في النظام السياسي الامريكي، يتألف من مجلسين النواب والشيوخ، يمارس عمله وفق نظام قانوني فيه عدد من النصوص القانونية، وهو بمثابة الاطار الذي ترتكز فيه الحلول السياسية التي تؤدي الى خلق القوانين، وهو الى جانب الرئيس له حق تعيين كبار الموظفين والقضاة، وله اجهزة ارشيف ومكتبة كبيرة، وهي تخدم النواب والشيوخ وتساعدهم في تدعيم قراراتهم لاسيما في حصولهم على المعلومات . صالح زهر الدين، المؤسسات في الولايات المتحدة، ط١ ، المركز الثقافي اللبناني، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ص١٢٩-١٣٩.

(٧٩) خالد حسون حسن الزبيدي، الخليج العربي في استراتيجيات الدول الكبرى بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٥٤ .

(٨٠) Herman Finer , Dulles over suez the theosy and practice Gt His philosophy , London 1964 , p. 497 .

(٨١) نقلاً عن وائل محمد اسماعيل، قوة الانتشار السريع، مسارات الاستراتيجية الامريكية الراهنة في الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٧٧ .

(٨٢) محمد السيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٣٢٤ ؛ خالد حسون حسن الزبيدي، المصدر السابق ، ص٥٤ .

(٨٣) فتحي عباس الجبوري، احمد صالح الجبوري، المصدر السابق ، ص٢٠٧ .

(٨٤) محمد نصر مهنا ، المصدر السابق، ص١٩ ؛ احمد علي السخني، المصدر السابق، ص٣٧ .

(٨٥) هيفاء احمد محمد، الامن الخليجي وابعاد الدور الامريكي فيه، مجلة دراسات دولية، العدد (٩)، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٣٤.

(٨٦) جيفري ريكورد، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الامريكي في الخليج العربي، ترجمة مرتضى جواد باقر، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، ١٩٨٣، ص٨٥ وما بعدها؛ علي عبد الحسين عبد الله ، المصدر السابق، ص١٤٩ .

(٨٧) محمد جواد علي، الاستراتيجية الامريكية في المحيط الهندي، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٧٧ .

(٨٨) احمد التهامي، مفهوم استراتيجة الردع في الثمانينات، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٥) ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص١٩٦ .

(٨٩) يعني مصطلح (الحرب ونصف) خوض حرب كبيرة مع دول حلف وارشو، وحرب ثانية اقل حجماً (من ناحية العدة والعدد) من الاولى في مناطق اخرى من العالم، لاسيما منطقة الخليج العربي لمواجهة التحركات السوفيتية فيها . ينظر : محمد محمود الطناحي، المصدر السابق، ص١٨٥ ؛ محمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص٢١ .

(٩٠) المصدر نفسه .

(٩١) ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية – التركية ١٩٧٣-١٩٩٠ ، ط١ ، ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، ص ص١٢٢-١٢٣ .

(٩٢) جفري ريكورد، المصدر السابق، ص٨٤ .

(٩٣) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات، الكويت ، ١٩٨٣، ص٣٠ .

(٩٤) US Congress , International policies Toward the Arabian Gulf , p. 5

(٩٥) زهير شكر، المصدر السابق، ص٥٩ .

(٩٦) المصدر نفسه، ص٧٣ .

(٩٧) حسين اغا واخرون، الوجود العسكري الغربي في الشرق الاوسط، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٨٢ ، ص٥١ .

(٩٨) عبد المطلب عبد الخالق النقيب، الاستراتيجية السوفيتية في الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤، ص٨٨ .

(٩٩) جيفري ريكورد، المصدر السابق، ص٧٩ .

(١٠٠) المصدر نفسه، ص٣٧ .

(١٠١)ناصيف حني، الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية – الاوربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٥) ، بيروت، ١٩٨٢ ، ص١٥ .

(١٠٢)جريدة السفير، العدد ٧٧٤١، لبنان، ١٧ تموز ١٩٨١ ؛ جريدة السياسة، العدد ٤٠٣٩، الكويت، ٢٧ حزيران ١٩٨٨ .

(١٠٣)اسامة خالد، المستقبل العربي في العصر الامريكي، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص١١٥ .

(١٠٤) في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٧٥ منح السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان حق اقامة قاعدة جوية وبحرية مهمة في جزيرة مصيرة عند مدخل الخليج، للأشراف على كل من الخليج العربي والبحر الاحمر والمحيط الهندي، لذا اصبح من حق الولايات المتحدة استخدام القاعدة، لاسيما بعد توسع مطارها، علماً انها في الاصل كانت بريطانية، الا ان الولايات المتحدة اصبح لها حق الاستخدام بعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ وتوقيعها الاتفاق الامني مع عمان عام ١٩٨٠ الذي اعطى لها حق الاستخدام مقابل تلبيتها للمطالب العسكرية العمانية ضمن الاطار المتفق عليه وعقدت اتفاقية عسكرية بين الطرفين في عام ١٩٨١، تم السماح بموجبها لقوات التدخل السريع بناء مستودعات ومخازن، فضلاً عن وجود القواعد الجوية في السيب والخصيب وتمرين والمصيرة التي ذكرت سلفاً . محمد محمود الطناحي، المصدر السابق، ص٢٢٨ ؛ زهير شكر، المصدر السابق ، ص ص١٠٦-١٠٧ ؛

Kenneth Katzman , Oman reform . Security and U.S. policy , CRS report for Congress , August , 2012 , p. 8 .

(١٠٥) محسن عوض، العلاقات الخليجية الافريقية سياسياً واقتصادياً، الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي، ٢٩ نيسان – ١ ايار ١٩٨٤ ، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة ، ١٩٨٧، ص٢٤٦ .

(١٠٦) موسى مخول، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين (امريكا)، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت ، ٢٠٠٩، ص١٧٤ ؛ وداد حسين خضير واخرون، العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الامريكية في المجال العسكري ١٩٦٨-١٩٨١، مجلة ذي قار، المجلد الاول، العدد (٣) ، كلية الاداب، ذي قار، ٢٠١١ ، ص٧ .

(١٠٧) ان امراء الخليج يدركون تماماً ان الوجود العسكري الامريكي على شكل قواعد او تسهيلات يثير حفيظة شعوب المنطقة، فضلاً عن ان وجودها يعني اشعال نار المواجهة بين الغرب والشرق، لاسيما وان الاتحاد السوفيتي سيكون مكرهاً على تعزيز وجوده العسكري في المحيط الهندي والقرن الافريقي . زهير شكر، المصدر السابق ، ص٧٦ .

(١٠٨)شيماء مسج بكة، النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٣-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٣ ، ص١٨٢ .

(١٠٩) News week "Journal" , February , 1980 , p. 26 .

(١١٠) Le Monde Diplomatique , Nouveaux malenten dus transt la antique , par Charlez Zorgbibe , October , 1981 , p. 6 .

(١١١) عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آلياته، اهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الاقليمية والدولية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص٦٣-٦٤ .

(١١٢) بالنسبة لمنظمة (اوبك) فقد تم إنشئت بعد اجتماع عقد في بغداد في ايلول عام ١٩٦٠ لتلاعب شركات النفط بالأسعار وضمت عدداً من الدول الاعضاء منها العراق وايران والكويت والسعودية وفنزويلا وكانت في حوزة هذه الدول ما يقرب من ٦٧% من احتياطي النفط في العالم في اثناء تأسيس المنظمة أما انتاجها فكان يمثل ٣٨% من مجموع انتاج النفط في العالم، اصبح مقرها فيينا عاصمة النمسا وانضمت لها دول عدة . أما منظمة (اوابك) فهي منظمة الدول العربية المصدرة للنفط والتي أسست في ٩ كانون الثاني من عام ١٩٦٨ بعد ان اعلنت كل من السعودية والكويت وليبيا في بيروت عن تأسيسها وتركت الباب مفتوحاً لدخول أي دولة عربية منتجة للنفط فيها، لذلك انضمت اليها لاحقاً كل من الجزائر وابو ظبي وقطر والعراق والبحرين ومصر وسوريا، لذا وصل عدد اعضائها عشر دول واصبح مقرها الكويت. للمزيد من المعلومات بالنسبة لـ(اوبك) ينظر : الكسندر بريماكوف ، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة : بسام خليل ، ط ١، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٦ ؛ احمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، دار عكاظ للطباعة والنشر ، جدة ، ١٩٧٩، ص١٦٩ ؛ سوسن جبار عبد الرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الامريكية ١٩٧١-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص٩٢ ، أما بالنسبة لمنظمة (اوابك) للمزيد ينظر: د. ك. و، بغداد ، رقم الملف ٥٢٠٢٠١/٥٣ ، رقم الوثيقة (١)، تقارير وزارة التخطيط العراقية ، هيئة التخطيط الاقتصادي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) ، ص ص١-٤ .

(١١٣) وداد حسين خضير واخرون، المصدر السابق، ص٨ ؛ حسن البزاز ، المصدر السابق ، ص٩.

(١١٤) Stephen Webbe , "Defeuse secretary calls for Elite Antiterrorist unit" the Christian science monitor , 1981 , p. 13 .

(١١٥) Ibid , p. 14 .

(١١٦) فرانسيس ايمل، تدمير النظام العالمي، الامبريالية الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة سمير كريم، ط١، مصر، ٢٠٠٤، ص٧٦ .

(١١٧) محمد كريم المشهداني، الاحلاف الدولية وانعكاساتها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ، ص٧٥.

(١١٨) حسين موسى، الاتفاقية المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية ومجلس التعاون الخليجي، ط١، لبنان ، ١٩٨٧، ص ص١٦١-١٦٣ ؛ عبد الله النفيسي، ميزان القوى في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٧، القاهرة ، ١٩٧٤، ص ص١٦٧-١٦٨ .

(١١٩) محمد غانم الرميحي، المصدر السابق، ص ص٣٣٩-٣٤٠ ؛ عبد الله النفيسي، "مجلس التعاون الخليجي الاطار السياسي والاستراتيجي"، ندوة مستجدات التعاون الخليجي، الكويت ١٨-٢٠ نيسان ١٩٨٢، ص٥.

(١٢٠) اسماعيل صبري مقلد، الصراع الامريكي السوفيتي حول الشرق الاوسط، الابعاد الاقليمية والدولية، الكويت، ١٩٨٦، ص٤٩٠ .

(١٢١) يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص٨٠ ؛ احمد علي السخني، المصدر السابق، ص٣٧.